

استراتيجية كلامية لمواجهة الواقع الجديد . وفي هذا السياق بالذات يجب النظر الى المقابلة الشهيرة التي اجريت معه في مجلة تايم في الثامن من آب (اغسطس) ١٩٧٧ والتي تحدى فيها بيغن للكشف عن نواياه . فردا على سؤال يتعلق بعدم قبول اسرائيل بالمبادئ التي عرضها من اجل مؤتمر جنيف ، قال :

« اعتقد انه اذا ما وجد زعيم معين (يعني بيغن) لاحد البلدان ان موقفه يتعارض تعارضا مباشرا مع موقف جميع القرعاء المعنيين الآخرين ، بما فيه موقفنا نحن وموقف الاتحاد السوفياتي ، وكان مسألة ضيقة التحديد في بلده هو ، فانه سيكون هناك دافع عظيم لذلك الزعيم للتكيف مع الرأي الغالب » .

وحتى على نحو اوثق صلة بالموضوع ، هدد كارتر بتعبئة عدة دوائر انتخابية ، بما فيها دائرة بيغن الانتخابية فضلا عن الجالية اليهودية الاميركية ، اذا ما استمر تصليب بيغن ، وعندما سئل كارتر عما اذا كان سيجد وسيلة ما للضغط او الاقناع اذا اختلف الموقف الاسرائيلي في جنيف كل الاختلاف عن موقفه ، اجاب :

« . . . سأحاول ان احصل على تأييد الزعيم ، قبيل كل شيء . ثانيا ، رأي شعبي في بلاده ، والدوائر الانتخابية التي قد توجد في بلادنا نحن والتي قد يكون لها تأثير حول العالم ، والرأي الموجود في الاسرة الاوروبية ، وفي الامم العربية ايضا » .

وحول مسألة التمثيل الفلسطيني تعهد السيد كارتر ، في المقابلة نفسها ، بادخال منظمة التحرير الفلسطينية في العملية الدبلوماسية اذا ما قبلت الاخيرة بالشروط الاميركية : « اذا تبنى الزعماء الفلسطينيون ذلك الموقف (القبول بوجود اسرائيل) او تبنوا قرار الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات في جنيف ، فسنبدأ على الفور خططا للمشروع في محادثات مع الزعماء الفلسطينيين » . واعاد التأكيد على عرضه في مؤتمر صحفي في ايلول (سبتمبر) ، بقوله انه لا يمكن ان تكون ثمة تسوية للمشرق الاوسط الا اذا كان هناك « تمثيل فلسطيني كاف » في جنيف ، وان منظمة التحرير الفلسطينية في رأيه تمثل « جزءا كبيرا » من الشعب الفلسطيني ، ولكنها ليست الناطق الاوحد بلسانه .

وبلغ « هجوم » الرئيس كارتر ضد بيغن ذروته في البيان المشترك ، الاميركي - السوفياتي ، حول الشرق الاوسط في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، الذي قبلت فيه الولايات المتحدة لأول مرة بفكرة « الحقوق المشروعة » الفلسطينية (٣٠) . ومع ان البيان المشترك لا يحتوي على اية فوارق جوهرية عن صيغة كلينتون ، فقد استقبل بمنتهى العداوة من قبل حزب ليكود الحاكم